كلمة التحرير

حاجة الأمة إلى ثقافة التجديد

هيئة التحرير

ترتبط ثقافة التجديد ارتباطاً مباشراً بجهود النهوض الحضاري للأمة، وسعيها للارتقاء إلى ما أراده الله لها من خيرية ووسطية وشهادة على الناس، ومن ثَمَّ فإنَّ ثقافة التجديد هي حالة فكرية وعملية تتحقق بها الأمة، وتتمثل في الصفة الغالبة على مجتمعاتها، من حيث تمثلها بعناصر الهوية واستيعابها لإرثها الحضاري، وتفاعلها مع مستجدات الواقع، وتوظيفها للفرص التي تتيحها إمكانيات هذا الواقع، ومواجهتها الإيجابية لتحدياته بكفاءة واقتدار. وعليه فإنَّ ثقافة التجديد تقتضي من علماء الأمة ومفكريها القيام بحركة فكرية نشطة تتناول موروث الماضي، ومعطيات الحاضر، وآفاق المستقبل برؤية تحليلة نقدية.

واضح أنَّ ثقافة التجديد في الرؤية الإسلامية تستدعي حضور البعد الزمني في جهود النهوض الحضاري للأمة؛ إذ إنّ للبعد الزمني موقعاً مهماً في فهم النصوص اجتهاداً وتجديداً، وفهم الواقع الذي تتنزّل فيه وعليه هذه النصوص، زماناً ومكاناً، وتوخي الحكمة في تنزيل النصوص على الواقع. وقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بكثير من النصوص التي تكشف عن الارتباط الفكري والعملي بين الفطرة البشرية واستجابتها وتكيُّفها لمتغيرات الزمان والمكان، وحاجتها إلى التجديد في طرق إعمال العقل، وتوظيف الوسائل والأدوات المتغيرة، والفضاءات المعرفية المتسعة. فقد جدَّد الله سبحانه أمر الدين بتوالي إرسال الرسل والأنبياء، مع التجديد فيما كان يرسله معهم من تشريعات تعيد تكييف الواقع في الزمان والمكان، بما يحقق مقاصد الحق من الخلق. كما وعد الله سبحانه على لسان خاتم الأنبياء والرسل عليه الصلاة والسلام أن يبعث الله لهذه الأمة في كل مائة عامة من يجدد لها أمر دينها.

وتحتاج صناعة ثقافة التجديد إلى التأسيس العلمي والنفسي لإحداث فعل التجديد. ومن أهم مقومات صنع هذه الثقافة، الوعي بضرورة التجديد وبأهميته في النهوض

الحضاري، وتهيئةُ البيئة المحفِّزة على التجديد. وما من شك في أنَّ عملية بناء الثقافة المناسبة للتجديد عمليةٌ صعبةٌ وبطيئةٌ ومستقبليةٌ وأحياناً غير مرئية؛ لأنَّ فكرة التجديد تتصل، بشكل جذري، بإصلاح الرؤية وتوجيه دفَّتها وتقويمها، وإنتاج الهوية، ومن ثم إعادة تشكيل الواقع في ضوء القيم الإنسانية الرفيعة. ومن هنا لا بدّ من دراسة البيئة التي ستخضع للتجديد والاجتهاد، وتفحّصها، وتكييفها بما ينسجم مع أفكار التجديد ومرجعياته.

وتحتاج صناعة الثقافة كذلك إلى التخطيط السليم الذي يُحدّد الأهداف، ويضع السياسات، وطرق العمل، وإجراءات التنفيذ، والتنبؤ الجيد لتقليل الأخطاء، إلخ. والتخطيط بهذا التوصيف دليل واضح على العقل المنظم، الذي ينتقل بنا من القصور في الأداء إلى فِعل الإنجاز، ومن الارتجالية والعفوية إلى حسن الإدراة والتنظيم، ومن سكون الفكرة إلى حركيتها، ومن قوَّتِها إلى فِعْلها. وهذا يدلّ على القدرة الكبيرة في تنظيم الفكرة وبلورتها وإدارتها وتكييفها، لتتسق مع روح العصر وضروراته. ولكي يؤدي التخطيط دوره الفاعل في النهوض والإنجاز، ينبغي أن يكون مَرِناً؛ إذ يأخذ بالحسبان تقلّب الظروف واختلافها، وبروز العوائق والتغيرات الطارئة. ولعل ما تعانيه بعض التوجهات التجديدية يرتبط بشكل ما بغياب البُعد العلمي والتخطيطي لخطاب التجديد، مما يجعل ذلك الخطاب غير مؤهل لاستشراف المستقبل.

من يستقرئ الجهود التجديدية التي قام بها الأفراد والفِرَق والمؤسسات في الفكر الإسلامي، يجد أن حركة التجديد –في معظمها– ذات توجّهات إصلاحية تركيبية لا إلغائية، وهذا له تعالق مع المعنى اللغوي لمفهوم التجديد؛ أي صار الأمرُ جديداً دون نفي لماهيته، فلا تُهمل الجهود السابقة في حركة الإصلاح والتغيير، كما هو الحال في حركات الإصلاح الغربية، التي كانت تنطلق من ذاتها وحاضرها، دون الحاجة التي استحضار التجارب والمناهج السابقة، مما ولّد تعارضاً وتناقضاً بنيوياً– في كثير من الأحيان– بين التيارات الإصلاحية. ولعلَّ انطلاق الفكر الغربي من فكرة التكيّف والنسبية في التعامل مع القيم والأخلاق، وعدم وضوح الثابت والمتغير، جعل حركة التجديد الغربية تنحو المنحى الثوري الإقصائي. وبناء عليه ينبغي لثقافة التجديد أن تدرك أنَّ فِعْل التجديد هو

فعلٌ تطوّري بنائي؛ عمودياً وأفقياً، وهو فعل يعتمد على إعادة قراءة للنصوص والوقائع والطبائع.

صحيح أن بعض الممارسات التجديدية في فهم الإسلام كانت تنطلق من محاولة فرض الأفكار بالقوة والعنف كما حدث في "محنة أحمد بن حنبل"، أو فرض المذهب الإسماعيلي في الدولة الفاطمية، أو نشر التشيّع في العهد الصفوي، ضمن رؤية تنطلق من مفهوم الحق المطلق في فهم الإسلام، وأن هذه الفرقة أو المذهب أو النِّحلة تمتلك الحقيقة المطلقة. إلا أن هذا النوع من الممارسات لم يكن هو النمط الغالب في حركات التغيير والتجديد، وإنما بقيت المدارس الفقهية والكلامية أقرب إلى روح الإسلام ومقاصده في توخي التجديد من خلال تكامل المتنوعات، وتوحيد المتعددات.

لذا تحتاج ثقافة التجديد إلى حركة تفاعلية بين الماضي والحاضر والمستقبل؛ من خلال دراسة الماضي الممثل في النماذج التجديدية في الفكر الإسلامي، وهي بذلك تقوم باستيعاب ثقافة الأمة وفاعليتها وديناميتها الحضارية، والتفاعل مع الحاضر بوصفه الواقع الآني الذي يحتاج إلى تفعيل، واستشراف المستقبل بوصفه الأفق الممتد لأية فكرة؛ إذ إنَّ صناعة الأفكار تحتاج إلى مدى زمني طويل نسبياً لظهور آثارها وقطف ثمارها.

والحديث عن العلاقة التفاعلية بين الماضي والحاضر والمستقبل يدفعنا إلى الحديث عن مكانة المرجعية في بناء ثقافة التجديد –وهي في حالتنا الثقافية والمعرفية تتمثل في الأصول التأسيسية–، وعلاقة ذلك بهوية المجتمع والأمة، وقوة هذه المرجعية في توجيه التفكير والتنظير، في ضوء متطلبات الانتماء الحضاري، من جهة، والانفتاح على معطيات الثقافة المعاصرة، من جهة أخرى، من أجل استيعاب الأفكار وتطويرها، والإبداع في إنتاج البدائل الضرورية لبناء الواقع المتجدد؛ عِلْماً وعملاً، فكراً وممارسة.

ومع أن إبداع الأفكار الجديدة ربما يكون عملاً فردياً في الأساس، فإنَّ ثقافة التجديد هي وصف للواقع الاجتماعي؛ فالإنسان في الحالتين هو أداة التجديد وهدفه. والله عزّ وجلّ خلق الإنسان ليكون عبداً لله سبحانه، مستخلفاً في الأرض، ومقتضى العبودية والاستخلاف هو إقامة المجتمع الإنساني وبناء العمران البشري على الحق والعدل

والصلاح، فلا تنحصر عملية البناء والتجديد في فرد أو فئة، بل تقوم على التفاعل والمشاركة، ومن ثَمَّ لا تتحيّز ثمارُها لصالح فرد أو فئة، وإنما تشمل المجتمع بعناصره ومكوناته كافة، وهذا ما يجعل ثقافة التجديد أمراً يستحق العناية والاهتمام، وتشتد الحاجة إليه.

يتضمن هذا العدد بحوثاً تتسق ومفهومَ التجديد؛ إذ تعرّض الدكتور رائد أبو مؤنس في بحثه الموسوم بـ: "العوامل المنتجة للتجديد في أحكام التشريع الإسلامي" إلى العوامل المؤثرة والمنتجة لتجديد الأحكام في التشريع الإسلامي، وماز بين العوامل المتعلقة بالاجتهاد، وتلك المتعلقة بالحُكم، مستخلصاً نتيجة مهمة تتمثل في أن الزمان والمكان ليسا عوامل حقيقية في إنتاج التجديد والتغيّر في الأحكام.

وبيّن الدكتور عليان بوزيان في بحثه المعنون بـ: "توظيف مقاصد الشريعة في أسلمة المعرفة القانونية" إمكانية استثمار نظرية المقاصد الشرعية لإدراك جوهر القانون، حتى تكون مقاصد المكلفين المخاطبين بالنص القانوني في حالة انطباق مع مقاصد واضع القانون، كما كشف عن محاولة التقريب والمصالحة بين نظرة الشريعة إلى المصالح الإنسانية المعتبرة، ونظرة النظم القانونية المقارنة إليها، وصولاً إلى مجموعة القيم المعيارية الحاكمة، في صياغة تشريع معياري يتناسب مع المجتمعات الإسلامية.

أما بحث الدكتور عبد الرزاق بلعباس المعنون بـ: "الاقتصاد الإسلامي: حفرية مصطلح" فقد ناقش تطور مفهوم الاقتصاد، والبيئة المعرفية التي أنْتجَتْهُ، والأسس الفلسفية التي قام عليها. وأبان الخلل في إلحاق كلمة إسلامي للاقتصاد، إذا لم ندرِك الفرق الكبير بين مفهوم الاقتصاد في الفكر الغربي ومفهوم المعاش في الفكر الإسلامي، مما أدّى إلى إعاقة تفعيل المقاصد المتجلية في أداء حقوق الله وحقوق العباد.

وجاء بحث الدكتور أحمد بلوافي الموسوم بـ: "نحو قراءة موضوعية لكتابات غير المسلمين عن التمويل الإسلامي في ضوء الأزمة المالية العالمية: وِلْ بويتر أنموذجاً" لينقد الكتابات التي ترى أن الغرب –بعد الأزمة المالية– بدأ يهرول باتجاه التطبيقات الإسلامية في الاقتصاد، لا سيما في التمويل، محللاً المقولات ذات الصلة، وراصداً أسسها المعرفية

وسياقاتها الثقافية، متخذاً من أحد المفكرين الاقتصاديين المشهورين أنموذجاً لتلمّس رؤية غير المسلمين للتمويل الإسلامي.

وعرض باب رأي وحوار مقالتين مهمتين؛ أولاهما للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، وهي بعنوان: "استفتاء في قضية تختص بتجديد فهم الدين: ما هي أيام الحج في العالم المعاصر؟". أما المقالة الثانية فهي للدكتور فتحي حسن ملكاوي، وعنوانها "مقاصد المؤلفين".

وتضمن العدد كذلك مراجعتين لإصدارين من إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي؛ كانت الأولى لكتاب: "الرؤية الإسلامية للتنمية البشرية في ضوء مقاصد الشريعة"، تأليف: الدكتور محمد عمر شابرا، وقدمها الدكتور عبد السلام أحمد أبو سمحة؛ أما المراجعة الثانية فكانت لكتاب: "منهاج تدريس الفقه: دراسة تاريخية تربوية"، تأليف: الدكتور مصطفى صادق، وقدمها الدكتور حمزة عبد الكريم حماد.

وفي العدد منتقيات حديثة لبعض المؤلفات المتصلة ببحوث العدد ضمن باب عروض مختصرة.

ويتضمن العدد دعوة للمشاركة في مؤتمر: "محمد إقبال وجهوده في الإصلاح والتجديد الفكري".

والله ولي التوفيق